مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية في اليمن دراسة لعينة من ملاك المشاريع والعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأمانة العاصمة أنموذجاً(*)

إعداد

الباحث/عبد الرب علي صالح الصياد

Alsayyad2@gmail.com

إشراف

أ.د/ أحمد محمد الحداد

أستاذ طب المجتمع

مدير مركز التدريب والدراسات السكانية جامعة صنعاء

٢٠١٣م

*)- تاريخ تسليم البحث ٢٨ /٢٠١٩/٩م تاريخ قبوله للنشر ٩ /٢٠١٩/١١م

ملخص البحث

هدفت البحث إلى دراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اقتصاديات السكان في دحر المشكلة السكانية والحد من البطالة والتخفيف من الفقر كإحدى الوسائل الناجحة لمواجهة المشكلة السكانية في اليمن، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة الاستبانة والجداول والتقارير الفصلية والدورية ذات الصلة من داخل المؤسسات الممولة أو المشاريع نفسها، إضافة إلى (الإحصاءات – المسوحات– الكتب والدوريات – المؤتمرات) متعلقة بهذا الشأن، حيث تم تطبيقها على عينة البحث بالطريقة (العمدية)، والدمج مع أسلوب العينة الحصصية حيث يتكون مجتمع البحث أساساً من مجموعات غير متجانسة إلى حدٍ كبير مثل (صغرى–صغيرة –متوسطة)، (تجاري– خدمي–صناعي)، وقد شملت عينة البحث جميع مديريات أمانة العاصمة بعدد ٨٠ مشروعاً و٢٦٠ عاملاً بإجمالي ٣٤٠ مالك وعامل منهم ٧٦,٧% ذكور و٢٣,٣% إناث وتم معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائيSPSS.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها ما يلي:

- بينت النتائج أن تحسن الوضع المعيشي كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة بداية من الإنفاق على الغذاء الذي كان في المرتبة الأولى ضمن سلم أولويات الإنفاق، ثم الإنفاق على الملبس والصحة والتعليم والمسكن واقتناء الأدوات الكهربائية الحديثة والتمتع بالمياه النقية وأدوات النظافة والصرف الصحي وكذا تملك وسيلة مواصلات خاصة، حيث بينت النتائج أن نسب التحسن عند عينة المُلاَّك أعلى من عينة العمال فكان ٧٢,٠٣% مُلاَّك و٤٧,٦٩% عمال، وبذلك تكون نسب التحسن عند إجمالي العينة ٥٣,٤٢%.
- بينت الدراسة أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أثر على زيادة نسبة الدخل وبالتالي على تخفيف الفقر بشكل ملحوظ، حيث بينت النتائج أن نسبة ٣٤,٧% من إجمالي العينتين كانوا عمالاً بأجر في مشاريع اقتصادية أو أصحاب مشاريع سابقة مقابل كامل العينة الآن، وتبين أن متوسط الدخل السابق لعينة العمال للمشتغلين في هذا المجال كان ٣٢٤٦٨ ريال تقريباً، ولكامل العينة متوسط دخل ٩٨٦٠ريال فقط، وحالياً أصبح الغالبية في عينة العمال أجورهم في الفئة الثانية أي أكثر من ٣٠ الف ريال وبمتوسط ٤٧١٨٨ ريال لكامل العينة العمال، أما متوسط دخل عينة المُلاَّك مبلغ ٢٤,٤٣% من إجمالي رأس المال.

ومن خلال نتائج البحث توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها:

- إيلاء فكرة المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.
- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع اليمني وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية ونشرها للجمهور وبشكل دوري، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المشروعات.

Abstract

The research aims at studying the impact of small and medium enterprises on population economics in rolling back the population problem, reducing unemployment and alleviating poverty as one of the successful means to face the population problem in Yemen. To achieve the research objectives, the researcher used the descriptive analytical method, and the relevant questionnaire, schedules, and quarterly and periodic reports have been used from within the funding institutions or projects themselves, in addition to (statistics - surveys - books and periodicals - conferences) in this regard, where they were applied to the research sample in the (intentional) method, and integrated with the method of the quota sample. The research population is mainly composed of thoroughly heterogeneous groups such as (micro - small - medium), (commercial - service - industrial). The research sample included all the districts of the Capital Secretariat with a number of (80) projects and (260) workers, with a total of (340) owners and workers, of which (76.7%) were males and (23.3%) were females, and the data were processed by the statistical program (SPSS).

The research reached a number of results including the following:

The results showed that the improvement of the living situation was noticeable in the various aspects of expenditure, from spending on food, which was ranked first among the expenditure priorities, then spending on clothing, health, education and housing, acquiring the modern electrical appliances and the enjoyment of clean water, hygiene and sanitation, as well as having the means of transport. The results showed that the improvement rates in the sample of the owners are higher than the sample of workers, where (72.03%) were owners and (47.69%) were workers, thus the improvement rates are at the total sample of (53.42%).

The study showed that SMEs have an impact on increasing the income ratio, and consequently on poverty alleviation significantly. The results showed that (34.7%) of the both samples total were paid workers in economic projects or owners of previous projects for the entire sample now. It was shown that the previous average income for the sample of workers, employed in this field, was about (32468) riyals, and for the entire sample, the average income was (9860) riyals only. Currently, the majority in the sample workers have wages in the second class, i.e. more than (30,000) riyals, with an average of (47188) riyals for the entire sample workers, while the average income of the owners sample is an amount of (24.43%) of the gross capital.

From the research results, the researcher reached several recommendations, key among which are:

Giving the idea of small enterprises the academic interest it deserves at the national level, by encouraging universities, institutes and research centers, to conduct research and studies on the present subject.

- Emphasizing the need to conduct the economic studies related to the urgent needs of the Yemeni society, and making a chart for small and medium enterprises at the level of the Republic, and publishing it to the public periodically, to consider the reality of small enterprises already in place and their position in the geographical map, and to evaluate the feasibility of activities that feed and supplement such enterprises.

Key words: Small and Medium Enterprises - Population Problem in Yemen**.**

مقدمة:

يمثل القطاع الخاص الهرم الاقتصادي في جميع دول العالم، لأنه العنصر الأساسي في عملية التنمية والمحرك الرئيسي للاقتصاد، فهو يلعب دوراً رئيسياً وهاماً في عملية التشغيل والتنمية لأي بلد، لتمتعه بقدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين. وقد أثبتت التجارب العملية في العديد من الاقتصاديات العالمية إنّ نظام المنشآت كبيرة الحجم، كثيفة رأس المال لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الاقتصادي، كون آثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع، ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة– منذ مدة ليست بالقصيرة– تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسّيما في الدول النامية، نظراً لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص تميزها عن غيرها من المشاريع.

وبذلك شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلاً مهماً من مداخل النمو الاقتصادي، أيدته المعطيات التاريخية العائدة إلى الثورة الصناعية بأوروبا، والتي اعتمدت في بداياتها على المؤسسات الصغيرة، التي لم يتعدَ عدد عمالها في الغالب عشرون عاملاً، واستمر انتشار هذا النوع من المؤسسات إلى غاية ظهور المؤسسات الكبيرة في منتصف القرن الثامن عشر، إلا أنها لم تبلغ ما بلغته المؤسسة الصغيرة التي عاد لها اعتبارها من جديد بعد منتصف السبعينات من القرن التاسع عشر، فوجدت المشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة مختلف أشكال الرعاية والمساندة من قبل العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية وحكومات معظم دول العالم، وقد أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة علماً قائماً يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها.

إنّ الحكومة اليمنية قد وعت لأهمية هذه المشروعات في إطار استراتيجية التنمية الشاملة، التي خططت لنهجها ضمن إطار التحول الاقتصادي الذي تعيشه بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يوثر على المجتمع عند حدوثة، فتتحمل الشرائح الفقيرة والأكثر احتياجاً الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناجمة عن هذا التحول– إلا اذا طبقت برامج تخفف من هذه الآثار– ناهيك عن المشاكل التي يعاني منها الوضع الاقتصادي والاجتماعي اليمني أصلاً شأنه شأن الكثير من الدول النامية من تدني مستوى المعيشة إلى تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وازدياد نسب الفقر، وكل هذه اطراف للمشكلة السكانية في اليمن، وتعتبر المشاريع الصغيرة والأصغر المنتشرة في أرجاء الجمهورية وكذلك المشاريع المتوسطة أحد الوسائل الهادفة لمواجهة المشكلة السكانية من خلال التخفيف من البطالة ودحر الفقر، ولا شك إنّ لهذه المشاريع أثر تنموياً يختلف باختلاف نوعها وحجمها ومكانها وقد بينت إحدى الدراسات إنّ "واقع الأثر التنموي لهذه المشاريع يتفاوت نسبياً من مكانٍ إلى آخر، وأنّ دور المشروعات الصغيرة مازال دون الطموح، وأنها تواجه علاوة على ذلك مجموعة من الصعوبات وتعاني من العديد من المشكلات سواء كانت داخلية ذاتية متعلقة بالمشاريع نفسها، أو خارجية خارجة عن إرادتها.

يتبدى في ضوء ما تقدم أهمية إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الكبير والدائم الذي تستحقه والدعم اللازم والمتواصل الذي تحتاجه، لاسيما في البلدان العربية واليمن على وجه الخصوص التي ليست بمنأى عن هذا التوجه بل هي موضوع بحثنا هذا، من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية لتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، كما نشير إلى إنّ الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً في بلادنا، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً، الأمر الذي شكل حافزاً للباحث للخوض في هذا المجال عموماً والتركيز على وجه الخصوص على دراسة وتقييم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التخفيف من ظاهرة البطالة ودحر الفقر كإحدى الوسائل الهادفة لمواجهة المشكلة السكانية في الجمهورية اليمنية.

مشكله البحث: Research problem

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وتحظى بدور كبير في الدفع بعجلة التنمية في جميع المجالات وقد بدأ إدراك أهميتها والاهتمام بها من قبل الحكومات جميعاً خاصة في الدول النامية، الأمر الذي انعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعمها وقصد مساندتها، إلا إنّ الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً في الكثير من البلدان، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً– لاسيما على المستوى الوطني– في الجمهورية اليمنية. ونحن إذ نتناول هذا الموضوع من ناحية أثره على المشكلة السكانية بالجمهورية اليمنية نتساءل ما مدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ من خلال دورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، ومن ثم تحسين مستوى الدخل والمعيشة وبالتالي التخفيف من الفقر في الجمهورية اليمنية، إضافة إلى ما مدى مساهمتها في تمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يمثل مشكلة البحث وتسعى الدراسة لتحليله.

أهداف البحث: Objective of the Research

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

١. دراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اقتصاديات السكان في دحر المشكلة السكانية والحد من البطالة والتخفيف من الفقر كإحدى الوسائل الناجحة لمواجهة المشكلة السكانية في اليمن.
٢. دراسة وتحليل واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن ومقارنتها على المستويين الإقليمي والدولي بدافع المساهمة في تكوين وعي وطني لمواجهة الأعباء المترتبة عن المشكلة السكانية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. بيان ودراسة وتحليل معايير تعريفات المشاريع الصغيرة والمتوسطة محلياً وعربياً ودولياً.
4. تحديد نوع وقياس مستوى الدعم والمساندة التي تتلقاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. تحديد أبرز الصعوبات التي تعيق عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحد من فاعليتها وتطورها.
6. تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في حل المشكلة السكانية في اليمن.

أهمية البحث: Important of the Research

تتمثل أهمية البحث في كونه ذو صلة بالواقع اليمني المعاش، ويمثل مشكلة، وله قبول عام وقبول أخلاقي، ولموضوعة القدرة على تحقيق معقولية الدارسة، وإمكانية الاستفادة من نتائجه.

وتأتي أهمية الدراسة من أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات، وكذا من أهمية معطيات ما أنجزته الجمهورية اليمنية في تحقيق معدلات قياسية على مستوى الوطن العربي في انتشار المشاريع الصغرى والصغيرة تلزم بالضرورة بحثها ودراستها من شتى الجوانب وتقديم الحلول المقترحات والتوصيات اللازمة لنجاحها واستمرارها ونموها لما سيسهم في استيعاب أعداد أكثر من العمالة والمساهمة في حل المشكلة السكانية وتقليل نسب ومعدلات الفقر القياسية التي وصلت إليها بلادنا– وكونها بحد علم الباحث– أول دراسة علمية ميدانية أكاديمية سكانية تتناول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في دحر المشكلة السكانية، من خلال تتبع الأثر على التخفيف من البطالة ودحر الفقر وكذا تمكين المرأة في المجتمع المحلي، كما أنها ستكون أول دراسة تتناول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن تسعى لمحاولة وضع توصيف علمي لها من خلال تحليل ونقد وتعديل تعريفات المشاريع الصغيرة واقتراح أول تعريف محلي للمشاريع المتوسطة، كما أنّ هذه الدراسة تعد إضافة جديدة إلى الحقل العلمي ورافد من روافده.

تساؤلات البحث: Questions Research

انطلاقًا من كون هذه الدراسة اقتصادية سكانية تبحث المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً تنفذ لأول مرة في الجمهورية اليمنية وهي أيضاً تدرس تقييم مشروعات أسست في الماضي وما زالت قائمة وتبحث الأثر التنموي لها، يستلزم من هذه الدراسة إنّ تستند إلى بعض الفرضيات وتجيب على التساؤلات التالية إضافة إلى التساؤلات المثارة في مقدمة الدراسة:

-ما المشكلة السكانية في اليمن؟

-ما المقصود بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في اليمن؟

-ما هو التوصيف في اليمن للمشاريع المتوسطة؟ ولماذا لم يكن للمشاريع المتوسطة نصيب من الاهتمام والتشريع والدراسة في الجمهورية اليمنية؟

-كم عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمانة العاصمة وكم تشغل من العاملين؟

-ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأسر المستهدفة في هذه المشاريع؟

- هل للمرأة نصيب منها؟ وكيف تغير وضع المرأة نتيجة لهذه المشاريع؟ وهل لها حرية التصرف فيما تملك؟

-ما المعوقات الإدارية والفنية والمالية التي تواجه تطوير تلك المشاريع؟

-ما هو الإسهام التنموي (صحي–تعليمي–اقتصادي –سكاني) للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

-وأخيراً هل ساهمت فعلاً هذه المشاريع في حل المشكلة السكانية في اليمن من خلال التخفيف من البطالة والفقر وما يترتب على ذلك من تحسن في التعليم والصحة؟

فروض البحث:

هناك مجموعة من الفرضيات الأساسية والفرعية التي أستند عليها البحث وهي:

1. تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا انتشرت وتوسعت بشكل إيجابي في دحر المشكلة السكانية من خلال الحد من نسب البطالة وبالتالي التخفيف من الفقر، وما يترتب على ذلك من تحسن المعيشة ومستويات التعليم والصحة.
2. تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية.
3. تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين نواة لانتشار نمو اقتصادي ومشاريع كبيرة ناجحة.
4. يزداد تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة كلما توافرت لها البيئة المناسبة من المشاريع النوعية والبنى التحتية اللازمة التي تدعم نجاحها وتسهل توسعها وانتشارها.

منهج البحث: Study Design

ينطلق هذا البحث من منهج دراسي هو: منهج المسح الوصفي التحليلي بطريقة العينة الاحتمالية (عمدية) الذي سيتم استخدامها في وصف متغيرات البحث وكذا تحليلها وتفسيرها للتوصل إلى نتائج هذه الدراسة، وكذا منهج مقارنة لوضع الأسر قبل وبعد دخول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حياتها، إضافة إلى الملاحظة والتحليل للبيانات الكمية الموجودة من مصادر رسمية.

مجتمع البحث Research community

يعتبر الإطار العام Sampling Frame لعينة البحث هي جميع المشروعات المنفذة ذاتية التمويل اوالممولة من قبل المنظمات الداعمة حكومية وغير حكومية محلية أو أجنبية في أمانة العاصمة والمقامة خلال الفترة المحددة، وحيث تواجهنا مشكلة عدم وجود إحصائية شاملة وحديثة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (عدد ونوع وتوزيع وحجم) المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية وأماكن تواجدها وبيانات المُلاَّك.. وغيرها من البيانات والتي يفترض أنها تشكل الاطار الإعتياني لعينة البحث، حيث كانت احدث بيانات التي حصلت عليها هي إحصائية التقرير السنوي لمسح التجارة الداخلية (وشمل أنشطة تجارة التجزئة وتجارة الجملة وخدمات الصيانة والإصلاح بكافة أنواعها) والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء للعام ٢٠٠٩م والذي بين أن عدد إجمالي المنشآت (صغيرة – متوسطة – كبيرة – كبيرة جداً) في الجمهورية اليمنية ٢٠٥٦٩٧ منشأة يعمل بها عدد 200،348 عامل وعاملة، وقد صنف الصغيرة على إنّ فيها من ١-٤ عمال والمتوسطة من ٥-٩ عمال والكبيرة من ١٠-٢٤ عامل والكبيرة جداً بها ٢٥ عامل فأكثر، وبذلك يكون متوسط عدد العمال في المشروع الواحد ١,٧عامل تقريباً (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٩، ٩-٣٣). أما المنشآت الصناعية وبحسب التقرير النهائي للمسح الصناعي ٢٠٠٩م والذي جاء بنفس التصنيف السابق بلغ عدد المشاريع الصناعية ٤٤٠٤٥ مشروعاً يعمل بها عدد ١٥٠٣٩١عاملاً، منها نسبة٨٨,٧٩% صغيرة ونسبة ٨,٦٥% متوسطة، وبلغ متوسط عدد العمال ٣,٤عامل (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٩، ٢٣).

طريقة اختيار عينة البحث:

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة (العمدية) purposive sample، والدمج مع أسلوب العينة الحصصية quota sample حيث وأن مجتمع البحث يتكون أساساً من مجموعات غير متجانسة إلى حدٍ كبير مثل (صغرى–صغيرة –متوسطة)، (تجاري– خدمي– صناعي)، أخذين في الاعتبار تصنيف وتوزيع وحجم ومواقع المنشآت في الأمانة ودرجة استجابة المبحوثين، من خلال موجهات عامة وشروط اختيار العينة، في ضل ما ذكر تم وضع خطة للنزول الميداني مزمنة ومحددة بشروط لضمان جودة الاختيار، وقد شملت عينة البحث جميع مديريات أمانة العاصمة بعدد ٨٠ مشروعاً و٢٦٠ عاملاً بإجمالي ٣٤٠ مالك وعامل منهم ٧٦,٧% ذكور و٢٣,٣% إناث.

حدود البحث:– Research Borders

- **الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية في اليمن.
- **البشرية:** عينة من ملاك المشاريع والعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **المكانية:** الجمهورية اليمنية – أمانة العاصمة.
- **الزمانية:** منذ ١٩٩٠حتى ٢٠٠٩م.

مصادر البحث: Sources Of Research

١–نظرية وتتمثل بالأدبيات والمراجع المتعلقة بالموضوع والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث.

٢–ميدانية متمثلة بدراسة استقصائية لمجتمع البحث عن طريق استبيانين يطبقان على عينة ممثلة لهما يتم زيارتها في مواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أدوات وأساليب جمع البيانات: Data Collection Tools

–أداة البحث الوصفية المسحية التي تتمثل بالاستبيانين الموزعين على العينة المختارة للدراسة.

–الجداول والتقارير الفصلية والدورية ذات الصلة من داخل المؤسسات الممولة أو المشاريع نفسها.

–إضافة إلى (الإحصاءات – المسوحات– الكتب والدوريات – المؤتمرات) متعلقة بهذا الشأن.

الاستبيان: The Questionnaire

تم اختيار أداة الدراسة الرئيسية لهذا البحث الاستبيان، وتم تطويرها على شكل استبانتين أحدهما موجهة إلى أصحاب المشاريع الذين قاموا بتأسيس أو توسيع منشأة خاصة تدر دخلاً لهم ولأُسرهم، والاستبانة الأخرى موجهه للعاملين في هذه المنشأة المستهدفة عند البحث سواء كانت تجارية أو خدمية أو صناعية وفي غيرها من المنشأة التي لم تكن ضمن عينة البحث، حيث والمستهدف في الاستبانة الثانية هو العامل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل هذه المشاريع أو في غيرها، وقد صيغت أداة الدراسة بعد الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، مثل دراسات أكاديمية سابقة أو دراسات وتقارير وأوراق عمل من قبل المنظمات العربية والدولية، بالإضافة إلى مقابلة عدد من العاملين في اطار المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المحلية، صيغت ضمن اطار أهداف وفروض وأسئلة البحث فكانت مضموناً وشكلاً وأسلوباً تخدم البحث بأفضل ما توصل إليه الباحث خاصة وقد حكمت الاستبانتان من قبل تسعة محكمين لاختبار صدق أداة الدراسة وثباتها، والمحكمين هم من أعضاء هيئة التدريس في مركز التدريب والدراسات السكانية ومن خارجه، من داخل جامعة صنعاء وخارجها، حيث تعتبر الاستبانتان صادقتين إذا أجمع علهما أربعه من المحكمين، هذا وقد نتج عن هذا التحكيم التعديل والإضافة والحذف لبعض الفقرات وترتيب البعض الآخر، ثم تلا ذلك إجراء دراسة استطلاعية للتأكد من ملاءمة الأسئلة ووضوحها وقياس المدة الزمنية المستغرقة في تعبئة كل استبانة وبناء عليه أعيدت صياغة بعض الأسئلة لتعطي المفهوم الذي وضعت من أجله فكانتا كالتالي:

أ/ (استبانة (A1) الموجهة للعاملين في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة التي بها عاملين اثنين فأكثر، وقد تم اختيار ما يقارب نصفهم من العاملين في المشاريع المستهدفة في العينة الثانية والنصف الآخر من العاملين في مشاريع أخرى، وهدفت الاستبانة إلى جمع معلومات واستقصاء أراء العاملين حول الوضع السابق واللاحق لعملهم في هذا المشروع، من خلال الأقسام التالية:

- القسم الأول (A1-A) لمعرفة بيانات العاملين الأساسية الديمغرافية الاجتماعية وتوصيف وضعهم السابق قبل العمل في هذا المشروع بما فيها قياس الادخار.
- القسم الثاني ((A1-B،A1-B) *) لمعرفة الوضع الحالي للعاملين وأثر عملهم على حياتهم وحياة أسرهم من الجانب الاقتصادي والصحي والتعليمي وبيانات أخرى.

ب/ استبانة (A2) والموجهة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة "المُلاَّك" والتي تهدف إلى التعرف على أثر المشروع للمساعدة في حل المشكلة السكانية من خلال دراسة الأثر على الحالة الاقتصادية والصحية والتعليم للمستفيد وأسرته وكذا مدى استيعاب هذا المشروع للعاملين.

-الاستبيانات المعتمدة تم تصفيتها بحيث حددنا نسبة مسموحة للقيم الفاقدة عند إدخال البيانات للتحليل بـ 5 حقول من إجمالي 76 حقل لعينة المُلاَّك، و3 حقول من إجمالي 39 حقل لعينة العاملين، وما زاد على ذلك استبعد وتم استبداله أو النزول للميدان من جديد لتكملة النقص.

-نتيجة لما سبق ولتغطية جميع مديريات أمانة العاصمة واختيار العينة من كل مديرياتها والعمل على تنوع العينة من ناحية عدم تكرار مسمى عمل المشروع بأكثر من اثنين وتنوع المجال بين صناعي وتجاري وخدمي، والتركيز على العمالة خاصة وأن معظم المشاريع بها عمالة منخفضة العدد، وهذا ما أشار إليه تقرير مسح التجارة الداخلية 2009 بأن عدد المنشآت الصغيرة يفوق عدد المتوسطة ب 52 ضعف تقريباً، كل ذلك أدى إلى توزيع أكثر من 509 استبانة للعاملين وأكثر من 203 استبانة للمُلاَّك لمحاولة الوصول إلى العدد المستهدف خلال الوقت المخصص والخطة الزمنية المبينة ونلخص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١) تفصيل نشاط توزيع الاستبيانات والنزول والزيارات الميدانية

البيان	التكرار		الإجمالي
	عمال	مُلاّك	
الاستبيانات المنزلة للميدان	٥٠٩	٢٠٣	٧١٢
الاستبيانات العائدة صحيحة وغير صحيحة	٣٢٠	١٣٤	٤٥٤
الاستبيانات الصحيحة مع نسبة فاقد في الحقول أقل من ١٧%	٢٨٩	١٠٢	٣٩١
الاستبيانات المعتمدة حسب الخطة	٢٦٠	٨٠	٣٤٠

وبذلك يتبين إنّ عدد إجمالي مشاريع العينة المبحوثة المختارة ٣٤٠ عينة، منها ٨٠ من مُلاّك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدد ٢٦٠ عينة بحثية من العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد كان توزيع العينة البحثية على النحو التالي:

1- عينة المُلاّك وإجمالي عددها 80 منها 65 مُلاّك ذكور و15 مُلاّك من الإناث توزع إجماليها على مشاريع تجارية 46مشروعاً، والمشاريع الخدمة 18 مشروعاً، والمشاريع الصناعية 16 مشروعاً، صنفت جميعها بحسب معيار العمالة إلى 6 مشاريع عدد العاملين فيها اثنين، و50 مشروعاً عدد العاملين فيها بين 3–9 عاملاً، 19 مشروع عدد العاملين فيها بين 10–50 عاملاً، و5 مشاريع عدد العملين فيها أكثر من 50 عاملاً كما في الجدول التالي.

جدول رقم(٢) توزيع العينة المبحوثة مُلاّك حسب عدد العمال

	عاملين اثنين	من٣-٩عمال	من١٠-٤٩عاملاً	من٥٠فأكثر
عدد المشاريع	٦	٥٠	١٩	٥

٢- عينة العمال: وهم العاملين في المشاريع الصغرة والمتوسطة وعددهم 260 مبحوث منها 196 ذكر و 64 أنثى وبتوزيع نسبي للعاملين ٧٥,٤% لعينة الذكور و24.6% لعينة الإناث، ونشير إلى أنني أخذت نصف عينة العاملين من نفس المشاريع المستهدفة في عينة المُلاّك والنصف الآخر من مشاريع أخرى متفرقة ومتنوعة المجال والحجم، ويبين الجدول التالي تفاصيل النوع ومجال عمل المشاريع.

جدول بياني (٣) تصنيف الجنس ومجال العمل للعينة البحث

م	البيان	العدد	النوع				تصنيف مجال العمل					
			ذكور		إناث		تجارية		خدمية		صناعية	
١	المُلاّك	٨٠	٦٥	%٨١,٢٥	١٥	%١٨,٧٥	٤٦	%٥٧,٥	١٨	%٢٢,٥	١٦	%٢٠
٢	العاملين	٢٦٠	١٩٦	%٧٥,٤	٦٤	%٢٤,٦						

الدراسات السابقة– previous Studies

على الرغم من توافر الكثير من الدراسات وأوراق العمل والمقالات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المؤتمرات والملتقيات وورش العمل ذات الصلة بالموضوع أو جزئية منه على المستوى الدولي، أو تلك المنشورة في مجلات علمية وتناولت هذا الموضوع من أكثر من منظور وأكثر من

جانب، ومعظمها يدرس الأثر على التنمية الاقتصادية، إلا أنهّ لم يتسنَ للباحث إنّ يجد الكثير– على المستوى المحلي– من الدراسات العلمية الأكاديمية التي تبحث في مجال المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، وذلك بسبب ضعف الاهتمام الأكاديمي بها من جهة وحداثة الاهتمام الاستراتيجي بها من جهة أخرى، لذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى– حسب علم الباحث– كونها دراسة أكاديمية سكانية متعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصةً ودورها في الحد من البطالة ودحر الفقر في الجمهورية اليمنية كإحدى الوسائل الهادفة لمواجهة المشكلة السكانية "أي من منظور سكاني"، وقد وجدنا على المستوى المحلي الدراسات التالية:

- أطروحة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة الأزهر– مصر 2003م بعنوان دور المنظمات العربية غير الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة، نموذج اليمن، للدكتور/ عبده أحمد عبدالله القحيف، استهدف بحث المنظمات غير الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية ومعرفة دورها وقد خلص إلى عدد من النتائج منها، بينّ الفروق بين أنواع المنظمات غير الحكومية بحوالي 14نوعاً منها ما يختص بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة، وأنّه يوجد بعض المؤشرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يمكن استخدامها في الحكم على ظاهرة انتشار مؤسسات المجتمع المدني على نطاق واسع، وكيف يمكن تفعيل هذه المنظمات.

- أطروحة دكتوراه من الجامعة الأردنية 2010م بعنوان: دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن، للدكتورة / نبيله عبدالله عادل غالب 2010م. وقد هدف البحث إلى دراسة المشاريع الممولة من قبل مؤسسات التمويل– أمانه العاصمة واتجاهات العاملين في هذه المؤسسات التمويلية وقد خلصت إلى نتائج أهمها إنّ برامج التمويل تستهدف كلا الجنسين وأن نشاط الإقراض والادخار أكثر الأنشطة الممارسة في مؤسسات التمويل، وللمنشآت دور إيجابي في تحسين الظروف الاقتصادية من خلال تحسين حياة عينة الدراسة بمقدار النصف تقريباً وكذا انخفاض معدل البطلة بين أفراد الأسرة أكثر مما كانت عليه قبل المشروع وخاصة بين الإناث داخل الأسرة المالكة للمشروع.

ومن الملاحظ أن هذه الدراسات– التي علمت بها وتوصلت إليها– والقليلة نسباً تبحث في معظمها المشاريع الصغيرة من جانبها الاقتصادي، أو ما يتعلق بالبطالة فقط، فبعضها يبحث المشاريع الصغيرة المدعومة من برامج ومؤسسات الدعم واثره عليها، أو دور المنظمات الداعمة على هذه المشاريع و سبل دعمها، وبعضها الآخر يبحث في المعوقات التي تقف أمام هذه المشاريع ومشاكلها الإدارية، وقد توصلت هذه الدراسات في المجمل إلى نتائج قيمة ووضعت توصيات محددة ومهدفة بسند علمي ساعدني في رسم الهيكل لهذه الرسالة وتحديد أهدافها، حيث تعتبر الأولى في الجمهورية اليمنية لثلاثة أسباب: ١– بحثها المشاريع المتوسطة إلى جانب الصغيرة. ٢– بحث اثر هذه المشاريع على المشكلة السكانية برمتها الجوانب الاقتصادية و التعليمية والصحية والزيادة سكانية (نوعية الحياة) لعينة البحث ٣– تناوله دراسة العاملين وكذا المشاريع سواء كانت مشاريع مدعومة أو نمت بعيداً عن مضلة الدعم .

لذا شملت هذه الدراسة على خلفية نظرية موسعة نوعاً ما، وضمت قائمة بتعاريف إجرائية وبمصطلحات اقتصادية وسكانية، بهدف تجميع المعلومات والتسهيل للباحثين أو أرباب الأعمال أو المهتمين بهذا المجال الحصول على كم معين من المعلومات، بهدف أن يستفيد الجميع منها قدر الإمكان، والله من وراء القصد.

مصطلحات البحث (تعاريف إجرائية)Research Concepts And Definitions

- **دحر المشكلة السكانية** (Expelling the population problem): تعني كلمة دحر في المختار الصحاح "الطرد والأبعاد" ونعني بها هنا اصطلاحاً التخفيف من المشكلة السكانية بتحسين وتعزيز وتنوع مصادر الدخل وتحسين المتطلبات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية.
- **المشروعات الصغرى أو الأصغر أو بالغة الصغرة:** هي المشروعات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يشترط بها تأمين فرص عمل دائمة، وأنّ ما تهدف إلى تحسين مستوى الدخل والمعيشة للفرد والأسرة في المجتمعات الأقل دخلاً والأكثر احتياجا، ولكن يمكنها كحد اقصى تشغل ثلاثة عمال دائمين إلى جانت المؤقتين، وفي كلا الحالات لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ٢ مليون ريال يمني=٩,٣٠٠دولار أمريكي وفق سعر الصرف حالياً.
- **المشروعات الصغيرة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً رأسماله المستثمر بين ٢ مليون ريال =٩,٣٠٠دولار أمريكي، و٢٠ مليون ريال =٩٣,٠٠٠ دولار أمريكي، ويشترط في العمالة أن لا يقل عدد العاملين الدائمين فيها عن ٤ عمال، مع التوصية بإعطاء الأولوية في الدعم والرعاية للمشاريع الأكثر عمالة.
- **المشروعات المتوسطة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً لا يتجاوز رأس ماله ١٢٠ مليون، ريال يمني = ٥٥٨,٠٠٠ دولار أمريكي، وعدد العاملين الدائمين فيه لا يقل عن ٣٠ عاملاً، مع التوصية بإعطاء الأولوية في الدعم والرعاية للمشاريع الأكثر عمالة.
- **المشروعات الكبيرة:** كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأس ماله عن ١٢١ مليون، ريال = ٥٦٢,٨٠٠ دولار أمريكي، وعدد العاملين الدائمين فيه لا يقل عن ١٠٠ عاملاً، مع التوصية بإعطاء الأولوية في الدعم والرعاية للمشاريع الأكثر عمالة.
- من خلال هذه التعريفات والتي تزاوج بين متغيرين هما رأس المال والعمالة، يمكنها أن تشمل أي مشروع باي رأس مال أو عدد عمال بشكل يتميز بالمرونة حيث نجد تداخل بين رأس المال في المشاريع الصغرة والمتوسطة كمتغير تابع لمتغير مستقل بينهما وهو عدد العمالة، في المقابل هناك حد فاصل واضح بين المشاريع الصغيرة والصغرى مع إعطاء الأخيرة مجال ومتسع لتشغيل عمالة ثابته، أما بالنسبة للمشاريع الكبيرة فتم تحديدها بمتغيرين لا ينفصلان يجب توافرهما معاً.

الخلفية النظرية (Back ground)

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعايير تعريفها.

يشمل مصطلح المشاريع الصغيرة "Small Business"الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص ومُلاَّكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية" (الأسرج، ٢٠٠٧، ٢)، برغم إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى القطاعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي ودورها المحوري في الإنتاج والتشغيل ومعالجة المشكلات الاقتصادية، لم يتمكن الباحثون في هذا المجال من تقديم تعريف موحد ومعتمد لهذه المشروعات، فما هو متوسط أو كبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة، وأنّ عبارة صغيرة ومتوسطة لها مفاهيم ومدلولات نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع اقتصادي لآخر، حتى في داخل الدولة نفسها (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٨، ١٩)، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة (المحروق، ٢٠٠٦، ٤). وقد بدأت البلدان العربية على اختلاف نظمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية بمساندة ودعم هذه المشروعات للعمل في بيئة اقتصادية صحية فاصبح هذا المصطلح ذو انتشار واسع واستخدام عالمي وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات، ويعتبر "شوماخر" مؤلف كتاب الصغير جميل (Small is beautiful) المنشور عام ١٩٧٣ أول من رسخ فكرة وأهمية المؤسسات الصغيرة والتي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة والمحافظة على البيئة كما ظهرت في تلك الفترة (معراج، ومجدل، ٢٠٠٧، ٤٢).

مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو الخدمات أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن إنّ تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي (الملتقى الاقتصادي، ٢٠٠٧):

1- **مشاريع التنمية الصناعية.**

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها.

2 - **نشاط التعدين.**

أ- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصوره أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف

مثل استخراج وصناعة وجمع المواد الأولية أو استخرج وصناعة مقالي الحرض في بعض مناطق عمران وصعدة أو تجميع الملح في الحديدة.

ب- المناجم المتوسطة: توجد في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة، ولكنها تحتاج إلى عدد من الأدوات والعمالة.

ج- المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غاليه الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صوره واحدة أو صور متعددة، وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

3 - **مشاريع التنمية الزراعية.**

أ- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب-مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان ومشتقاتها.

ج-الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

4 - **مشاريع التنمية الصحية.**

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات أو العيادات ومراكز الفحص أو الصيدليات أو تسويق وتوزيع الكثير من أصناف الأدوية والمعدات الطبية.

5 - **مشاريع الخدمات.**

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والإعلان، خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة بخدماتها، كذلك المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية وغيرها من مراكز الخدمة.

6 - **نشاط المقاولات.**

يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مثل:

-مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو أجزاء من مشاريع كبيرة مثل المطارات أو الطرق والجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

-مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات التوليد أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الإلكترونيات.

-مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع بكافة أنواعها.

7 – **النشاط التجاري.**

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وخاصة مجال التجزئة ومن أمثلة هذا النشاط التالي:

١– المتاجر العامة التي تبيع سلعاً متنوعة وهي صغيرة الحجم.

٢– متاجر الأقسام، تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن وتخصص بطيف من مجموعات السلع.

٣– المتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

٤–متاجر السوبرماركت متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية وتعتبر جزء من متاجر الأقسام مع التركيز على المواد الغذائية ويمكن إنّ تكون قسم واحد وهو المواد الغذائية.

تحليل نتائج البحث الميداني (للعاملين) Analysis of Search Results (workers)

البيانات الأساسية .

١– **الجنس و متوسط العمر.**

مما تقدم بينا أن عدد العينة المستهدفة للدراسة عمال هي ٢٦٠ من العمال الذين يعملون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يبين الجدول والرسم البياني التالي توزيعهم حسب الجنس.

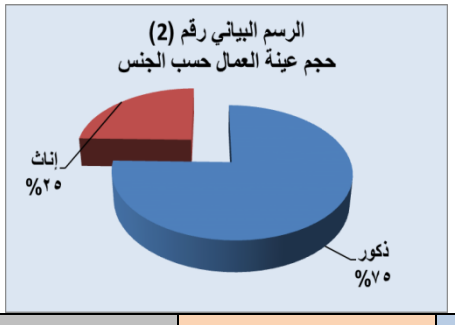

الجدول رقم (٤): التوزيع النسبي والتكراري للجنس عينة البحث عمال.

عينة البحث عمال	ذكور		إناث		المجموع
	١٩٦	%٧٥,٤	٦٤	%٢٤,٦	٢٦٠

من الجدول والرسم البياني يتضح اختلاف الجنس للمبحوثين كما تُظهر ذلك متغيرات الجدول، فمن ٢٦٠ عامل نجد ١٩٦ من العاملين ذكور الذين كانت نسبتهم إلى إجمالي العينة ٧٥,٤%، و ٦٤ وبنسبة ٢٤,٦% من الإناث، و أشير إلى وجود ٥ عرب (٢ ذكور و٣ إناث)، وقد عمدنا أن يكونوا ضمن المبحوثين عندما وجدناهم في أعمالهم لقياس أثر عملهم هذا على حياتهم فكانوا ضمن العينة.

جدول رقم (٥) متوسط العمر للعاملين على مستوى الجنس

النوع	متوسط العمر للعاملين
ذكور	٢٧,٦ سنة
إناث	٢٥,٣ سنة
للكل	٢٧,١سنه

كما تبين أن متوسط العمر عند الذكور العاملين حوالي ٢٧,٦سنة، بزيادة عن متوسط عمر الإناث بـ٢,٣سنه، مما يدل على إنّ الإناث يلتحقن بسوق العمل بسن أصغر من

الذكور أو أنها تعتبر العمل مرحلة مؤقتة في حياتها بينما يستمر الذكر كون مسئولية الإعالة للأسرة تكون عليه أكثر مما هي على الأنثى.

2-الأسرة.

الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وتوجد لها أشكال كثيرة ومختلفة في النظم المختلفة، وقد أحدثت عملية التغير الديمغرافي الاجتماعي والاقتصادي السريع تغيراً كبيراً على نمط تكوين الأسرة وبشكل عام يمكن أن نميز بين نوعين، الأسرة النواة أو النووية وهي التي تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما وقد يكون في الأسرة أفراد آخرون مثل الأخ والأخت الذين لم سيبق لهم الزواج، والنوع الثاني الأسرة الممتدة وهي التي تحوي جيلين أو أكثر ممن سبق لهم الزواج كالأب والابن (جامعة صنعاء- مركز التدريب والدراسات السكانية ٢٠٠٢، ٩١).

وقد حرصنا في الاستبيان على أن نعرف عدد أفراد الأسرة لكل مفرده من عينات البحث لتصويب دقة تتبع الأثر على العامل وأسرته فكانت البيانات التالية:

جدول رقم (٦) التوزيع العددي والنسبي لنوع أُسر عينة البحث وعدد أفرادها حسب النوع

نوع الأسرة	عينة البحث		إجمالي عدد أفراد الأسرة	متوسط عدد الأسرة	ذكور		إناث	
	عدد	النسبة			عدد	النسبة	عدد	النسبة
أسرة نواة	225	%86.5	1298	5.8	617	%47.5	681	%52.2
أسرة ممتدة	35	%13.5	471	13.5	202	%42.9	269	%57.1
	260	%100	1769	6.8	819	% 46.3	950	% 53.7

يبين الجدول أن الـ٢٦٠ عامل يعولون عدد ١،٧٦٩ فرداً أكثر من نصفهم إناث، وأنّ من العينة عدد ٣٥ عاملاً يعيشون مع أسرة ممتدة، وقد يبلغ عدد إجمالي أفراد الأسرة الممتدة ٤٧١ فرداً منهم ٢٠٢ من الذكور أي بنسبة ٤٢,٩%، و٢٦٩ فرداً من الإناث بنسبة ٥٧,١% مما يعني أن متوسط عدد أفراد الأسرة الممتدة هو ١٣,٥ فرداً، أما الذين يعيشون في أُسر نواة عددهم ٢٢٥ عاملاً ونسبتهم ٨٦,٥% ويبلغ إجمالي أفراد الأسر النواة ١،٢٩٨ منهم ٦١٧ من الذكور بنسبة ٤٧,٥% والإناث بنسبة ٥٢,٢% بعدد ٦٨١ أنثى، وبذلك يكون متوسط عدد أفراد الأسرة النواة ٥,٨ فرداً، ومتوسط الإعالة عند جميع أفراد عينة العمل يبلغ ٦,٨ فراداً، وهذا ما يبين دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإعالة لهذا العدد الكبير من الأفراد وتأثيرها على حياتهم.

3 -المستوى التعليمي:

يكشف توزيع قوة العمل حسب الحالة التعليمية مستوى ونوعية وطبيعة التأهيل والمعرفة التي تميز قوة عمل أي مجتمع، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التعليم ونوعيته وانخفاض الأمية بين أوساط القوه العاملة إلى زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج والتشغيل والنمو والتطور وتعاظم قدرته على المنافسة والعكس بالعكس، وبالنظر إلى هيكل توزيع القوى العاملة حسب الحالة التعليمية في اليمن للعام ١٩٩٩م فإن أول ما نلاحظه هو ارتفاع نسبة الأمية في أوساط القوة العاملة، فكانت/أمي٤٦,٣%- يقرأ ويكتب ٢٤,٨%- ابتدائية٤,٥%

– أعدادية٧,١% – ثانوية٨,٤%– جامعي٤,٢%– أخرى البقية (نبيلة عبدالله، ٢٠١٠، ٨٢). وقد كانت نتائج عينة بحثنا لعينة العمال المختارة بأمانة العاصمة كما في الجدول (٨):

جدول رقم (٧) التوزيع التكراري والنسبي للمستوى التعليمي لعينة البحث عمال

	أمي		يقرأ ويكتب		إعدادية		ثانوية		جامعة		د. عليا		
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
ذكر	٦	%٣,١	١١	%٥,٦	١١	%٤,٦	٦٤	%٣٢,٧	٩٧	%٤٩,٥	٧	%٣,٦	١٩٦
أنثى	١	%١,٦	٣	%٤,٧	٣	%٤,٧	٢٣	%٣٥,٩	٣٣	%٥١,٦	١	%١,٦	٦٤
الكل	٧	%٢,٧	١٤	%٥,٤	١٤	%٥,٤	٨٧	%٣٣,٥	١٣٠	%٥٠	٨	%٣,١	٢٦٠

القيمة الإحصائية لمؤشر الحالة التعليمية حسب الجنس توضح أنه لا توجد دلالة إحصائية حيث كانت قيمة p.value أكبر من ٠,٠٥، كما تبين نتائج الجدول أن أعلى نسبة للعاملين ٥٠% هم من حملة الشهادة الجامعية بكالوريوس أو ليسانس، ويليهم حملة الشهادة الثانوية بنسبة ٣٣,٥%، و٣,١% من حملة شهادة الدراسات العليا، ومالم يكن يتوقعه الباحث أن ما نسبته ٨٦,٦% من المتعلمين الذين يحملون الشهادة الثانوية وما فوقها، وهذا مؤشر على مدى عمق الفجوة بين مخرجات التعليم والواقع وربما كون البحث الحالي أجري في أمانة العاصمة التي تختلف عن بقية المدن فضلاً عن الريف، أما توزيع نسب العمالة السابقة تخص اليمن بأكمله، وربما كونها مؤشرات مر عليها مدة زمنية تتغير فيها الشعوب فأصبح المجتمع اليمني مهتم بالتعليم أكثر مما في الماضي، وعلى كل حال تشير البيانات إلى بطالة ذوي المؤهلات بسبب قلة فرص العمل الحكومي أو في الشركات والمؤسسات المتخصصة، على الأقل في أمانة العاصمة ميدان البحث الحالي، وفي قراءة لتفاصيل البيانات نجد أن نسبة الإناث العاملات الحاصلات على تعليم ثانوية وجامعي تزيد على نسبة الذكور، وكذا بالمثل تزيد نسبة الذكور العاملين الحاصلين على تعليم أعدادي وما دون عن الإناث العاملات.

4- السكن.

من بيانات الجدول المقابل الذي يعرض بيانات السكن الحالي ومقارنتها إحصائياً ببيانات تغير السكن لعينة لبحث تبين وجود قيمة ذات دلالة إحصائية p.value عالية، كما يبين الجدول بيانات السؤال هل تغير السكن الذي كنت تسكنه قبل عمل هنا حيث أجاب ما نسبته ٢٠,٤% نعم تغير السكن، وهذا من الدلائل على تأثير هذه المشاريع على حياة أسرة العامل بأكملها، كما يبين حالة السكن للعاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشير إلى أن ٥٩,٥% من العمال يسكنون في سكن بالإيجار وهذا مؤشر على أن العامل يستطيع.

جدول رقم (٨) مقارنة نوع السكن الحالي مع/ هل السكن هو نفسه قبل عملك في المشروع

	نوع السكن				Total		p.value
	ملك		إيجار				
إجمالي المساكن (ملك وإيجار)	١٠٦	%٤٢	١٥٤	%٥٨	%١٠٠	٢٦٠	٠,٠٠
تغير السكن للأفضل	٩	%٣,٤	٤٤	%١٧	%٢٠,٤	٢٦٠	
عدم تغير السكن	٩٧	%٣٧,٣	١١٠	%٤٢,٣	%٧٩,٦		

توفير مخصصات الإيجار والالتزام بها شهرياً لسكنه الحالي أو على الأقل المشاركة فيه إضافة إلى الأعباء المعيشية الآخر، ونشير هنا إلى أن النتائج المبينة لا تضم سكن العزاب حيث يسكن بعض العاملين في عزبة مع بعض أصدقائهم لأننا عند سؤالهم ركزنا على سكن الأسر التي ينتمون لها سواء كانت في أمانة العاصمة أم في مدينة أخرى أو الريف، أما العمال الذين يتمتعون بسكن ملك سواء كانوا هم أرباب الأسر أو أفراد يعيشون مع أسرهم التي تمتلك سكن خاص بها فقد بلغت نسبتهم ٤٠,٨% من العينة، يوجد تفسيرين لهذا الرقم الأول أن لهذه المشاريع دور في التملك وبناء هذا السكن وهذا تفسير بعيد نوعاً ما، والثاني أن هذه المشاريع تجذب السكان المحليين وتوفر لهم سبل كسب الرزق وهذا ما يؤكد لنا خاصية مهمة من خواص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي قابليتها للتوطين أين ما وجدت، وبما أن ميدان البحث هو أمانة العاصمة التي هي وجهة من وجهات الهجرة الداخلية لعلمنا أن هذه النسبة مقبولة جداً مقابل لو كان المشروع في الريف لوجدنا نسبة المُلاَّك أعلى من هذه بسبب أن الغالبية ممن يسكنون الريف أو المدن الصغيرة يملكون سكناً.

5- الحالة الزواجية والإنجاب.

يعد الوضع الزواجي للسكان بمثابة خاصية ديمغرافية متضمنه لاعتبارات بيولوجية واجتماعية واقتصادية وقانونية ودينية، إضافة إلى أهميته كعامل محدد للتغير السكاني من خلال تأثيره على مستوى الخصوبة والوفيات والهجرة، كما أن له تأثير كبير على بعض الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان- وهذا ما يعنينا في بحثنا هذا- مثل مستوى الالتحاق بالتعليم ومستوى المساهمة في النشاط الاقتصادي وخاصة في أوساط الإناث بمقتبل العمر، وقد بين التعداد السكاني ٢٠٠٤م نسب الحالة الزواجية للعزاب بـ ٤٨,١% والمتزوجين بـ٤٩,٥ %والمطلقين بـ١,١% والأرامل بـ٣,٧% (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٠، ٤). والجدول (٩) يبين هذه الأرقام في أوساط عينة البحث.

الجدول رقم (٩): التوزيع النسبي والتكراري للحالة الزواجية للعاملين

تصنيف العينة		أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		الإجمالي
عينة العمال	ذكور	١٠١	%٥١,٥	٧٨	%٣٩,٨	١١	%٦,٥	٦	%٣,١	١٩٦
	إناث	٤٦	%٧١,٩	١٦	%٢٥	٢	%٣,١	٠	%٠	٦٤
	الإجمالي	١٤٧	%٥٦,٥	٩٤	%٣٦,٢	١٣	%.٥	٦	%٢,٣	٢٦٠

أظهرت البيانات اختلاف الحالة الزواجية للجنسين بين (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل) للعينة وقد اتضح أن حوالي ٧٢% من الإناث عازبات مقابل حوالي ٥٢% من الذكور، وإذ ربطنا ذلك بمتوسط العمر لكلا الجنسين حيث كان للإناث العاملات أقل من الذكور العاملين بعامين ونصف تقريباً، نستنتج أن الأسرة تسمح لأبنائها وخاصةً الإناث بالعمل في المشروع الخاص الذي تمتلكه وهذا ما أكدته الإحصائيات حيث وجدنا أن نسبة العاملين في مشاريع العينة من أفراد الأسرة أعلى من العاملين من أقرباء الأسرة وهذا ما سنناقشه في الجزء الخاص به، كما تؤشر هذا الإحصائيات إلى أن المشاريع الاقتصادية تؤثر على الزيادة

السكانية حيث أن المرأة التي تزوجت في سن صغيرة يكون التحاقها بسوق العمل بنسبة أقل من غيرها، وبذلك تكون لها الفرص أكثر للإنجاب بأعداد أكثر مما هي عند المرأة أو الذكر العامل وهذا ما أكدته النتائج.

نستنتج أن العمل في المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة ليس فقط لصغار السن أو العزاب كمرحلة مؤقتة في حياتهم يطورون مهاراتهم للانتقال إلى شيء آخر وإنما هي أيضاً بيئة ثابته لعدد كبير من العائلين تخدم أسرهم اقتصادياً بل أنها تدمجهم بالمجتمع بصفة إيجابية ليؤثرون ويتأثرون به.

وبمقارنه نسبة الذين أنجبوا أطفالاً بعد حصولهم على العمل مع الجنس تبين أنّ القيمة الإحصائية لمؤشر الإنجاب بعد الحصول على عمل حسب الجنس توضح وجود دلالة إحصائية بمستوى متوسطة وذلك كما في الجدول (١٠).

جدول (١٠) مقارنه هل رزقت بأولاد بعد عملك في المشروع مع جنس العامل

النوع	هل رزقت بأولاد بعد العمل في المشروع				عدد المواليد (ذكور وإثاث) حسب جنس العامل		
	نعم	لا	Total	p.value	قبل العمل في المشروع	بعد العمل في المشروع	المجموع
ذكر	63	32	95	0.028	145	120	265
أنثى	7	11	18		46	26	72
المجموع	70	43	113		191	146	337

وقد بينت النتائج أن معدل المواليد بلغ لكامل العينة عدا العزاب وعددهم ١١٣ عاملاً بعد التحاقهم بالعمل في المشاريع إلى ٣ مواليد تقريباً، وتبين أن عدد ٧٠ بنسبة ٦٢% تقريباً أنجبوا أطفالاً بعد عملهم في هذه المشاريع وبمعدل مواليد لكل أسرة ١,٣ مولوداً تقريباً، وهذا ما يشير إذا ما رُبط بمتوسط العمر للعاملين وعدد العاملين العزاب نجد أنها كلها تؤشر إلى أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذا ما انتشرت وتوسعت لها دور وارتباط وثيق في تنظيم عملية النسل وبالتالي التمتع بحياة أفضل وفرص صحة وتعليم أكثر تنوع.

ويتبين من الجدول (١١) أن نسبة الذين أجابوا بأن زواجهم كان بعد عملهم في المشاريع هي ٣٣,٦% من العاملين وأن ما نسبته ٢٠,٤% من العاملين بينوا أن للمشروع دوراً مباشراً في زواجهم:

جدول رقم(١١) التوزيع التكراري والنسبي لبيان دور العمل في زواج المبحوثين

البيان		نعم	لا	مجموع
هل للمشروع دور في زواجك	عدد	٢٣	٩٠	١١٣
	نسبة	%٢٠,٤	%٧٩,٦	%١٠٠
وعند السؤال عن زمن الزواج قبل المشروع ام بعده فكانت الإجابة ٣٨ مبحوث بنسبة ٣٣,٦% زواجهم بعد المشروع أي بفارق ١٣,٢%				

والفرق بين النسبتين ١٣,٢% يبين أن للمشروع بشكل غير مباشر دورا في الاستقرار الاجتماعي ولو من الناحية النفسية التي دفعتهم للاستقرار وتكوين أسرة، أي أن للمشروع أيضاً دوراً في استقرارهم النفسي والاجتماعي (غير مالي) في حياتهم.

القسم الثاني:

تحليل نتائج البحث الميداني (للمُلاَّك)

نُذكر بعدد العينة المستهدفة للدراسة مُلاَّك هي ٨٠ فرداً من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها ٦٥ مُلاَّك ذكور و١٥ مُلاَّك من الإناث توزع إجماليها على مشاريع تجارية ٤٦مشروعاً، والمشاريع الخدمة ١٨ مشروعاً، والمشاريع صناعية ١٦ مشروعاً، وصنفت بحسب معيار العمالة إلى ٦ مشاريع عدد العاملين فيها اثنين فقط، و٥٠ مشروعاً عدد العاملين فيها بين ٣-٩ عاملاً، ١٩ مشروع عدد العاملين فيها بين ١٠-٥٠، و٥ مشاريع عدد العملين فيها أكثر من ٥٠عاملاً.

وتم استهداف هذه المشاريع وفق الخطة المبينة سابقاً وبالشروط المحددة لعينة المُلاَّك بالاستبيان (A2) وفي هذا القسم نستعرض نتائج البحث بداية بالبيانات الأولية لعينة البحث وتحليلاتها كالتالي.

أولاً: البيانات الأولية.

1- بيانات الجنس ومتوسط العمر.

من الجدول والرسم البياني التالي يتبين اختلاف النوع والحالة الاجتماعية للمبحوثين كما تُظهر ذلك المتغيرات التالية.

الجدول رقم (١٢) التوزيع النسبي والعددي عينة البحث مُلاَّك حسب الجنس ومتوسط العمر

البيان	ذكور		إناث		إجمالي
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
التوزيع حسب الجنس	٦٥	%٨١,٢٥	١٥	%١٨,٧٥	٨٠
متوسط العمر	٣٦,١ سنة		٣٩,٥ سنة		٣٧ سنة

عدد (٨٠) مشروعاً موزعة في كافة المديريات العشر لأمانة العاصمة منها (٦٥) مشروعاً يملكه ذكور و(١٥) مشروعاً تملكه إناث سواءً كانت تديره المالكة أو يدره عمال يعملون لحسابها، وبذلك تكون نسب جنس عينة المشاريع على التوالي ٨١,٢٥%، ١٨,٧٥% ذكوراً وإناثاً، وهذا مما يدل على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الاقتصادي عامة لم يعد حكراً على الرجال أو مقفل عليهم وأن الأعراف الاجتماعية لم تعد عائقاً أمام المرأة، **بيانات الأسرة.**

2-المستوى التعليمي.

جدول رقم (١٣) التوزيع التكراري والنسبي للمستوى التعليمي لعينة البحث مُلاَّك.

	أمي		يقرأ ويكتب		أعدادي		ثانوية		جامعة		د. عليا		
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
ذكر	١	%١,٥	٧	%١٠,٨	٨	%١٢,٣	١٦	%٢٤,٦	٢٩	%٤٤,٦	٤	%٦,٢	٦٥
أنثى	٤	%٢٦,٧	٢	%١٣,٣	٢	%١٣,٣	٢	%١٣,٣	٤	%٢٦,٧	١	%٦,٧	١٥
الكل	٥	%٦,٣	٩	%١١,٣	١٠	%١٢,٥	١٨	%٢٢,٥	٣٣	%٤١,٣	٥	%٦,٣	٨٠

من مقارنة بيانات الحالة التعليمية مع الجنس لعينة المُلاَّك تتبين أن هناك دلالة إحصائية عالية حيث كانت قيمة p.value = ٠,٠١٥، كما توضح البيانات أن غالبية المُلاَّك وبنسبة ٤١,٣% من حملة الشهادة الجامعية بكالوريوس أو ليسانس، ويليهم حملة الشهادة الثانوية وبنسبة ٢٢,٥%، ويتبين أن ما نسبته

٧٠,١% من العينة هم من المتعلمين الذين يحملون الشهاد الثانوية وما فوقها، منهم ٥ مُلاَّك حاصلين على دراسات عليا وهذا مالم نتوقعه، وبمقارنة هذه الأرقام مع أرقام عينة البحث عمال نجد أن نسبة المتعلمين في العمال أكبر منها عند المُلاَّك، والأمية بين المُلاَّك النساء أكبر منها عند العمال ذكوراً وإناثاً، وأنّ غالبية حملة الشهادة الجامعية مُلاَّك من الذكور بعكس عينة العمال حيث نسبة المتعلمات الإناث أعلى من نسبة العاملين الذكور، تدل هذه المؤشرات على مقدار عمق مشكلة البطالة ذوي المؤهلات بسبب قلة فرص العمل حسب الاختصاص لدى الجانب الحكومي أو الشركات والمؤسسات الكبيرة على الأقل في أمانة العاصمة ميدان البحث.

3-بيانات السكن.

عند السؤال عن نوع السكن الحالي لعينة البحث المُلاَّك تبين أن ما نسبته ٦١,٣ % من أصحاب المشاريع يعيشون في مساكن ملك، وقد بينت قيمة p.value للجدول وجود دلالة إحصائية مقبولة لهذا المتغير، كما بينت النتائج أن منهم ما نسبته ١٨,٤% قالوا بأن للمشاريع التي يملكونها دور كامل في بناء وتملك هذا السكن و٣٠,٦% قالوا أنهّ كان للمشاريع دور جزئي في تملك هذا السكن، بينما نصف العينة تقريباً قالوا ليس للمشروع أي دور في بناء أو تملك السكن وقد كانت قيمة p.value اقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية a=0.05 مما يدل على وجود دلالة إحصائية عالية لهذا الجدول، وفي المقابل نجد ما نسبته ٣٨,٧% من عينة أصحاب المشاريع لا يملكون سكن خاص بهم ويعيشون في مساكن بالإيجار، هؤلاء منهم ما نسبته ٧٧,٤ تغير سكنهم من بعد تملكهم للمشروع مقابل ٢٢,٦% لم يتغير وضل كما هو قبل المشروع، ولتفصيل هذا النسبة وجدنا أن ٦٦,٧% منهم تغير سكنهم للأفضل، و٤,٢ % تغير إلى مستوى أقل مما كانوا عليه، والبقية يرون أنهّ تغير ولكن إلى نفس المستوى الذي كانوا فيه أي لا يرون فرق بين السكن السابق والسكن الحالي، وعند مقارنة مؤشر التغير في السكن مع مستوى السكن تحسن السكن بواسطة اختبار Paired Samples Test تبين أن هناك دلالة إحصائية عالية لمؤشر التحسن في سكن الإيجار لدى عينة البحث،

٤-الحالة الزواجية والإنجاب.

الجدول رقم (١٥): التوزيع النسبي للحالة الزواجية لعينة المُلاَّك.

الحالة الاجتماعية / النوع		أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		الإجمالي
عينة المُلاَّك	ذكور	١٤	%٢١,٥	٤٩	%٧٥,٤	٠	%٠	٢	%٣,١	٦٥
	إناث	٢	%١٣,٣	٩	%٦٠	١	%٦,٧	٣	%٢٠	١٥
	الكل	١٦	%٢٠	٥٨	٧٢,٥	١	%١,٣	٥	%٦,٣	٨٠

أظهرت البيانات تنوع الحالة الزواجية للجنسين بين (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل) لإجمالي الع، وبينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عالية للجدول(٥٠) ذكوراً وإناثاً حيث أن p.value تقترب من الصفر، كما تبين أن ٧٢,٥% من المتزوجين مقابل ٢٠% من العزاب –وهذا عكس عينة العمال الغالب

فيها من العزاب– وإذ ربطنا ذلك بمتوسط العمر لكلا الجنسين الذي بلغ للذكور المُلاَّك٣٦,١ أقل من الإناث المالكات والمبين بـ ٣٩,٥ سنة، فنستنتج أن المرأة لا تلتحق بسوق العمل كمالكه إلا في سن أعلى من سن الذكر، حيث أن المرأة التي تزوجت في سن صغيرة يكون التحاقها بسوق العمل بشكل أقل من غيرها وبذلك تكون لها الفرص أكثر للإنجاب بأعداد أكثر من ماهي عند المرأة والذكر العاملين، وهذا ما أكده البحث حيث بلغ معدل المواليد بين شريحة المتزوجين عمال ومُلاَّك بعد إنشاء المشروع أو العمل فيه بلغ ٢,٤٤ فقط.

فإذا ما علمنا أن ما نسبته ٦٠,٩% من المُلاَّك أنجبوا أطفالاً بمتوسط معدل المواليد ٢,١ مولودا، وهذه نسبة جيدة إذا قارناها بمتوسط عدد أفراد الأسرة المالكة للمشروع عينة البحث: النواة ٦,٨ والأسرة الممتدة ١٣ فرداً، كما تبين سابقاً، وفي المقابل تبين قيمة p.value عدم وجود دلالة إحصائية لهذا الجدول.

ومن ناحية أخرى توضح لنا البيانات المعالجة وجود ما نسبته ٤,١%– ٣,٢% من المطلقين والأرامل على التوالي والتحاقهم بركب العمل الخاص وخروجهم إلى سوق العمل في مثل هذه المشاريع يساهم بشكل مباشر في رفع الحالة المعيشية لهم ويعمل على تحسينها.

جدول رقم (١٦) التوزيع النسبي والعددي للذين أنجبوا أطفالاً بعد تملك المشروع

	نعم		لا		معدل المواليد	p.value
مُلاَّك	٣٩	%٦٠,٩	٢٥	%٣٩,١	٢,١	٠,٠٨

كما أن نسبة الذين أجابوا بأن زواجهم كان بعد تملكهم للمشاريع هي ٣٢% للمُلاَّك وأنّ ما نسبته ٢٨% من المُلاَّك بينوا أن للمشروع دور مباشر في زواجهم، وهذا ما يشير إلى دور مثل هذه المشاريع على تحسين وتأمين الوضع الاجتماعي للأفراد ويتبين ذلك في الفرق بين النسبتين ٤% الذي يشير إلى أن للمشروع دور ولو معنوي في إقدام المالك على الاستقرار وتكوين أسرة.

نستنتج أن العمل في المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة ليس فقط لصغار السن أو العزاب كمرحلة مؤقتة في حياتهم يطورون مهاراتهم للانتقال إلى شيء آخر وإنما أيضاً بيئة ثابته لعدد كبير من العائلين تخدم أسرهم اقتصادياً بل أنها تدمجهم بالمجتمع ليوثروا ويتأثرون به.

جدول رقم (١٧) التوزيع العددي والنسبي لأفراد العينة الذين للمشروع دور في زواجهم

البيان	نعم	بنسبة	لا	بنسبة	مجموع	النسبة	p.value
هل للمشروع دور في زواجك	١٩	%٢٩,٧	٤٥	%٧٠,٣	٦٤	%١٠٠	٠,٠٠١
وعند السؤال عن زمن الزواج هل قبل المشروع ام بعده فكانت الإجابة ٢٦مبحوث أي بزيادة ٧ بأنهم تزوجوا بع إقامة							

يبين قيمة p.value لمؤشر دور المشروع في زواج المالك إلى وجود دلالة إحصائية عالية، كما يتبين من الجدول أن ما نسبته ٢٩,٧% من مجموع العينة باستثناء العزاب وعددهم ٦٤ كانوا قد قاموا بتأسيس اللبنة الأولى في المجتمع وتزوجوا بعد إنشائهم المشاريع الخاصة، منهم ثلاث إناث، أما الذين كانوا متزوجين قبل إنشاء مشروعهم فنسبتهم ٧٠,٣ % وعددهم ٤٥.

وحين كرر السؤال على الذين قالوا أنهّ ليس للمشروع دور مباشر في زواجهم وسؤالهم هل تزوجوا قبل العمل في المشروع أم بعده؟ وجدنا ٢٦ مالكاً أي ما نسبته ٤٠,٦% تزوجوا بالفعل بعد امتلاكهم المشروع، الأمر الذي قد يكون للمشروع بشكل غير مباشر دور في ذلك ولو من ناحية الاستقرار النفسي، أي أن للمشروع دور غير مالي وبأي شكل كان بالمساهمة في زواجهم.

القسم الرابع: تحليل نتائج البحث عن وضع المرأة واستقصاء آراء المُلاَّك والمعوقات

أولاً: المرأة والعمل الحر.

مما سبق علمنا أن إجمالي عدد لإناث في كامل العينة مُلاَّك وعُمَّال بلغ ٧٩ إمرأة بما نسبته إجمالاً ٢٣,٢%، وأن عدد العاملات الإناث ٦٤ عاملة وبما نسبته ٢٤,٦% من إجمالي عينة العمال، وبلغ متوسط العمر عند العاملات ٢٥,٣سنه، وكان أقل من متوسط العمر عند العاملين بأكثر من سنتين، وعلمنا أن عدد النساء المالكات ١٥ مالكه وبما نسبته ١٨,٧٥% من إجمالي عينة المُلاَّك، وبلغ متوسط عمر المرأة المالكة ٣٩,٥ سنة، أي بزيادة عن عمر العاملة ب١٤,٢سنة، ولمقارنة الحالة الاجتماعية للإناث نورد البيانات التالية.

جدول رقم (١٨) الحالة الزواجية للمرأة العاملة والمالكة

	عزباء		متزوجين		مطلق		أرملة		الإجمالي
إناث مالكات	٢	%١٣,٣	٩	%٦٠	١	%٦,٧	٣	%٢٠	١٥
إناث عاملات	٤٦	%٧١,٩	١٦	%٢٥	٢	%٣,١	٠	%٠	٦٤
مجموع الإناث	٤٨	%٦٠,٨	٢٥	%٣١,٦	٣	%٣,٨	٣	%٣,٨	٧٩

يتبين أن نسبة المالكات المتزوجات أعلى من المالكات العازبات، وبالعكس نسبة العاملات العازبات أعلى من العاملات المتزوجات، كما لا يوجد في العنيه عاملات أرامل وإنما مالكات، مما يدل على أن للزواج دور في تملك المرأة للمشروع، كما أن النسبة العالية للإناث العاملات العازبات تدل على أهمية هذه المشاريع في مساعدة المرأة بأن يكون لها دور في أسرتها والمجتمع، ويتبين بشكل عام التوزيع النسبي للنساء عازبات وغير عازبات تقريباً ٦٠، ٤٠ على التوالي، وهذا الرقم له مدلولات كثيرة ليس مجال نقاشها هنا، وأشير إلى ما خلصت إليه الباحثة نبيلة عبدالله في توصيات رسالة الدكتوراه " الاهتمام بتمكين الأسرة في المقام الأول وليس التركيز على تمكين المرأة باعتبار الأسرة الركيزة الأولى للمجتمع... واذا كان هناك رغبة في تطوير وضع المرأة فيجب الاهتمام بذلك في اطار الأسرة "، وفي بحثنا هذا بالنظر إلى حجم المرأة في الأسرة اليمنية نجد أنها أكبر من حجم الذكور، أي الاهتمام بالأسرة في مجال العمل الحر يعني الاهتمام بالمرأة في المقام الأول، نستعرض هذه الأرقام في الجدول (١٩).

الجدول رقم (١٩) حجم المرأة في الأسرة.

نوع الأسرة	عدد عينة البحث	إجمالي عدد أفراد الأسرة	إناث	
			عدد	نسبة
أسرة نواة	٢٨٦	١٧١٦	٨٩٥	%٥٢,٢
أسرة ممتدة	٥٤	٧١٩	٣٨٩	%٥٤,١
	٣٤٠	٢٤٣٥	١٢٨٤	%٥٢,٧

نسبة الإناث في الأسرة النواة أعلى من الذكور بمقدار ٢,٢%، وهي أعلى من الذكور أيضاً في الأسرة الممتدة بنسبة ٤,١%، وإجمالاً بلغت نسبة الإناث إلى نسبة الذكور ٥٢,٧% أي أكثر من الذكور بـ ٢,٧% ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وفق نتائج التعداد السكاني ٢٠٠٤م كانت نسب النوع في الجمهورية هي:٥٠,٩% ذكوراً ٤٩,١% إناثاً، بانخفاض عدد الذكور عما كان عليه في تعداد ١٩٩٣م والذي كان نسبة النوع هي ٥١,٢%ذكور و٤٨,٨% إناث.

الجدول رقم (٢٠) المرأة والدعم الخارجي

البيان	نعم		نعم جزئي		لا	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
كونك إمرأة هل حصلت على تسهيلات	٣	%٢٠	٣	%٢٠	٩	%٦٠

وبالنسبة لدعم المرأة في مشاريعها (دعم خارجي) أيٌّ كان نوعه، تبين أن ٢٠% من مالكات المشاريع حصلن على دعم وتسهيلات خارجية ساعدهُنَّ في أقامت مشروعهنَّ الحالي، ونسبة ٢٠% أيضاً حصلن على دعم خارجي جزئي، والبقية بنسبة ٦٠% لم يحصلن على أي نوع من أنواع الدعم.

حاولنا قياس حرية المرأة في التصرف بدخل المشروع الذي أنشأته وتعمل على إدارته بنفسها أو يديره لها عاملات أو عمال آخرين، فوجدنا أن نسبة ٧٣,٣% يملكن حرية التصرف بدخل المشروع و٢٠% ذكرن أنهّ أحياناً يستطعن التصرف بالدخل، وتبقى مالكة واحدة فقط ونسبتها ٦,٧% ذكرت أنها لا تملك حرية التصرف في الدخل وللأهل أو الزوج حق السماح لها بذلك من عدمه.

الجدول رقم (٢١) قياس مستوى حرية تصرف المرأة في عائدات مشروعها ومدى مساعده الأهل لها

البيان	نعم		لا		أحياناً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
هل تملكين حرية التصرف بدخل المشروع؟	١١	%٧٣,٣	١	%٦,٧	٣	%٢٠
هل يساعدك الزوج أو أحد الأقارب في إدارة المشروع؟	٧	%٤٦,٧	٥	%٣٣,٣	٣	%٢٠

وفي المقابل وجدنا ٤٦,٧% من النساء أجبن بأنهن يحصلن على مساعدة من قبل الزوج أو أحد الأقارب في إدارة المشروع بشكل دائم، و٢٠% أحياناً يحصلن على هذه المساعدة، بينما ٣٣,٣% لا يحصلن على أي نوع من أنواع المساعدة والدعم.

الجدول رقم (٢٢)

نصيحة المرأة المالكة للنساء

نعـــم		لا	
عدد	نسبة	عدد	نسبة
١٥	%١٠٠	٠	%٠

من أرقام الجدول التالي الذي يعرض إجابة المرأة على سؤال: هل تنصحين غيرك من النساء بإقامة مشروعهن الخاص؟ كانت الإجابة بالإجماع بنعم ينصحن غيرهن بالعمل على امتلاك مشروعهن الخاص الذي يترجم وجودهن ويتمكن من خلاله القيام بدور اقتصادي واجتماعي يخدمهن بالمرتبة الأولى ويخدم أبناء وبنات هذا الوطن، وفي ذلك علقت إحدى المبحوثات بقولها إن كل العقبات تهون أمام إحساس المرأة بأن لها دور وأنها تستطيع أن تأمين دخلها ودخل أولادها وأسرتها، كما ذكرت أخرى أن هناك مجالات يمكن للمرأة أن تتفوق على الرجل من خلالها وبعضها لا يستطيع الرجل أن ينافسها فيه خاصة في المجتمع اليمني.

كما تم توجيه سؤالين للمرأة المالكة حول ما هي أهم الإشكالات التي تواجه المرأة المالكة كونها أنثى، وكذا من وجهة نظرهن ما هي أهم الميزات التي يجب أن تتوافر في المرأة المالكة لإدارة مشروعها بنجاح؟، فكانت إجاباتهن كما في الجدول المقابل الذي بينَّ أن أبرز هذه العقبات أمامهن هي عدم توافر المال الكافي، وكذا قلة خبرتهن مقارنه بغيرهنَّ من الرجال، وأنّ المرأة تخرج إلى المنافسة بمشروعها وغالباً ما يكون مفتقر للتخطيط المسبق، وأخيراً ذكرنَ أن من العقبات سماع أراء وتعليقات الآخرين والتي غالباً ما تكون استهزاء أو نظرة استنقاص.

جدول رقم (٢٣) رأي المالكات الإناث في ما يواجهن من إشكالات وما هي أهم الميزات التي يجب أن تتوافر في المرأة المالكة الناجحة

البنـــــد	المهـــــارات
رأي النساء المالكات في أهم العقبات التي تواجه المرأة المالكة	• عدم توفر المال الكافي. • قلة الخبرة. • انعدام التخطيط المسبق. • الإحباط عند سماع أراء الناس.
رأي النساء المالكات في أهم الميزات التي تختص بها المرأة المالكة .	• الذكاء يميز المرأة المالكة. • التمتع بإمكانية الترويج والتسويق. • تتمتع بمهارات الإقناع.

تدل هذه العقبات على أن المرأة طموحة في توسعة وتطوير مشروعها ولكن التمويل يقف عائق أمامها، وكذلك أنها غالباً تكون قليلة خبرة وتحتاج إلى مراكز أو حاضنات أعمال تعمل على مساعدتها في التخطيط السليم لمشروعها بداية ثم مساعدتها وتقديم المشورة بالذات في بداية مشروعها وكلما تطلب الأمر، كما أن عناصر في المجتمع مازالت تنظر للمرأة التي تملك مشروع تجاري وتعمل فيه بنظرة استغراب أو عيب أو استهزاء.

أما ما يخص رأيهن في أهم الميزات التي تتمتع بها المرأة المالكة الناجحة فأجبنَ أن المرأة التي تخرج لسوق العمل غالباً ما تتمتع بالذكاء، فإذا كانت تستطيع أن تقوم بنشاط الترويج والتسويق بشكل جيد ولديها مهارات الإقناع فهذا من وجهة نظرهن أهم ما يُمكن المرأة من النجاح في مشروعها.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن.

في الجزء (A2-G) من الاستبيان الخاص بالمُلاَّك يناقش المعوقات وأسباب المعوقات التي يراها المُلاَّك وأرباب العمل ويناقشها من وجهة نظرهم– المناقشة الأكاديمية للعقبات تمت في الفصل الثاني– فالاستبيان أحتوى عدد من المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، وقد وضعنا لكل معوق أو عقبة من ٤–٦ أسباب أدت إلى هذا المعوق بهدف معرفة الأسباب الأكثر تكراراً كما

يراها المُلاَّك أنها وراء هذه العقبة، مع ملاحظة أننا اعتبرنا العائق الذي لا يوجد عليه اختيار اعتبرنا الإجابة عليه بـ (لا) كما سمح بتعدد اختيار الأسباب لكل عائق، ويبين الجدول (٢٤) هذه البيانات.

جدول رقم (٢٤) المعوقات أمام المشاريع وأسبابها

العائق	الإجابة		السبب					
عدم التخطيط والدراسة الجيدة السابقة للمشروع؟	نعم	٦٠	يتم ولكن بضعف	بالاندفاع لا يتم	بالجهل بالشيء	بضعف القناعة به		
	نوعاً ما	٨						
	لا	١٢	٦٣	٣٦	٤٠	٢٤		
تدني خبرة المالك في مجال المشروع؟	نعم	٣٠	لا توجد خبرة مسبقة	خبرة في مجال آخر	خبرة قليلة	خبرة كافة ولكن.		
	نوعاً ما	٣٢						
	لا	١٨	٥٢	٤٠	٣٤	١٨		
عدم توافر المال المناسب لإقامة المشروع؟	نعم	٧٩	لا يعلم كيف يوفره	يعلم ولكن لا يستطيع	يعلم ولكن صعوبة توفيره	التخوف من المغامرة بالمال	عدم الرغبة بالافتراض	
	نوعاً ما	٠						
	لا	١	٣٣	١٧	٦٥	٤٨	٢٠	
صعوبة توفير التمويل المالي الذي يحتاجه المشروع أثناء عمله (قروض)؟	نعم	٨	صغر حجم القروض	إجراءات القرض الصعبة	كبر فوائد القرض	ضمانات القروض الكبيرة	تكاليف القرض كبيرة	عدم الرغبة بالافتراض
	نوعاً ما	٧٠						
	لا	٢	٥٦	٣٨	٦٨	٤٠	٢٠	٣٩
مشكلة توافر العمالة المناسبة؟	نعم	٧٢	قلة عمالة بشكل عام	لا توجد عمالة مؤهلة	قلة العمالة المؤهلة	عدم وجود التخصص المطلوب	متوفرة ولكن رديئة	السعر المرتفع لذوي الخبرة
	نوعاً ما	٠						
	لا	٨	٢٨	٥٦	١٨	٢٠	١٣	٧٠
صعوبات تتعلق بالتسويق؟	نعم	٢٥	عدم المعرفة بالتسويق	مكان غير مناسب للمشروع	ديكورات غير مناسبة	السعر أعلى من السعر المشابهة	قلة الإمكانيات التسويقية	الإغراق بالسلع المستوردة
	نوعاً ما	٤٠						
	لا	١٥	٤٠	٢٠	١٠	٠	٣٢	٦٠

العائق	الإجابة		السبب					
ضعف أو عدم توافر البنية الفوقية لإنشاء وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟	نعم	٥٠	عدم توافر قوانين تدعم المشروعات	عدم تطبيق القوانين الداعمة للمشروعات	تعقيد الإجراءات الحكومية	بيروقراطية الإجراءات	لا توجد هيئات وجمعيات مختصة	توجد ولكن غير مفعلة لصالح المشاريع
	نوعاً ما	٢٨						
	لا	٢	٦٠	١٤	٣٠	١٠	١٠	٤١
عدم توافر البنية التحتية المناسبة لإنشاء المشاريع	نعم	٣٠	افتقار للمناطق الصناعية	افتقار للمناطق التجارية	افتقار طرق تخدم المشروع	افتقار لشبكة الماء ولكهرباء	زيادة أسعار الخدمات السابقة	الافتقار للاستقرار الأمني للبلد
	نوعاً ما	٩						
	لا	٤١	٣٨	١٤	١٦	٤	٢٠	٢٢

تابع جدول (٢٤)

ضعف الإدارة أو لتخوف من تحمل المسئولة؟	نعم	٥	ضعف من النشأة	طلب الراحة	الرغبة في عدم تحمل المسئولية	ضعف الحماس عند الكثيرين	التخوف من فقدان رأس المال	
	نوعاً ما	٢٨						
	لا	٤٧	٢٩	٦	١٤	١٠	٣٠	

صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام؟	نعم	٤	تدني دخل الفرد	تدني سعر العملة	الركود الاقتصادي	الوضع المحلي غير مستقر	الوضع الدولي والعولمة	الافتقار للاستقرار الأمني للبلد
	نوعاً ما	٧٠						
	لا	٦	٢٥	٢٤	١٣	١١	٤	٧٢

التخوف من زيادة المخرجات المالية مثل الضرائب وخلافة، أو تدخل بعض المتنفذين؟	نعم	١٣	الجهل بالقوانين والنظم	عدم تطبيق القانون على الجميع	لا وجود لقانون او نظم	الوساطات والمحاباة	وجود متنفذين في البلاد	
	نوعاً ما	٤٢						
	لا	٢٥	٥٠	٤٠	١١	٤٢	٤٦	

قمنا بفرز نتائج الاستبيانات وترتيبها نتائجها تنازلياً حسب العائق الأكثر تكراراً فكانت العوائق كما اتفق عليه أغلب المبحوثين كالتالي.

العائق الأول: وبتكرارات ٧٩ وبنسبة ٩٩%تقريباً هو، عدم توافر المال المناسب لإقامة المشروعات، وسبب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي: ١- إن المواطن الراغب في الاستثمار يعلم كيف يوفره ولكن هناك صعوبة بالغة في ذلك، قد تتعلق بمتطلبات القروض أو غيرها. ٢- التخوف من المغامرة بالمال الموجود، حتى لو وجد ممول ووجد صاحب الفكرة المنفذ للمشروع يضل صاحب رأس المال متخوف على فقدانه خاصة في الظروف مثل طروف بلادنا الحالية، الأمر الذي يحتاج إلى تطمين وتشجيع للمدخرين وأصحاب رؤوس الأموال. ٣- لا يعلم كيف يوفره. ٤- عدم الرغبة في الاقتراض. ٥- يعلم ولكن لا يستطيع لسبب ما.

العائق الثاني: صعوبة توفير الدعم المالي الذي يحتاجه المشروع أثناء عمله (قروض أو مرابحة)، فالمشاريع تحتاج إلى الدعم أثناء عملها لتواجه الأزمات أو لتطور من نفسها، وهذا العائق حاز على عدد تكرارات ٧٨ منها ٨ نعم و٧٠نوعاً ماء وبنسبة ٩٧,٥% والأسباب وراء هذا العائق من وجهة نظر المبحوثين مرتبة حسب الأكثر تكرارات هي . ١- صغر حجم القرض. ٢- كبر فوائد القروض. ٣- ضمانات القروض الكبيرة.٤- عدم الرغبة بالاقتراض. ٥- إجراءات القرض الصعبة. ٦- تكاليف الكبيرة للقرض.

العائق الثالث: ضعف أو عدم توافر البنية الفوقية لإنشاء وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبتكرارات من قالو نعم ٥٠ و ٢٨ نوعا ما بإجمالي ٧٨ ونسبة ٩٧,٥% والأسباب لهذا العائق هي، ١- عدم توافر قوانين ونظم تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ٢- أن مثل هذه القوانين موجودة ولكن هناك ضعف في تطبيقها. ٣- تعقيدات الإجراءات الحكومية. ٤- عدم تطبيق القوانين الداعمة للمشروع. ٥- لا توجد هيئات وجمعيات متخصصة، ٦- بيروقراطية الإجراءات.

العائق الرابع: صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام وبعدد تكرارات ٤ مرات نعم و ٧٠نوعا ما بمجموع ٧٤ ونسبة ٩٢,٢%، والأسباب في ذلك. ١- الافتقار للاستقرار الأمني للبد. ٢- تدني دخل الفرد. ٣- تدني سعر العملة. ٤- الركود الاقتصادي. ٥- الوضع المحلي غير المستقر. ٦- الوضع الدولي والعولمة.

العائق الخامس: مشكل توفير العمالة المناسبة للمشروع وبتكرارات ٧٢ وبنسبة ٩٠% والأسباب لهذا العائق هي: ١- السعر المرتفع لذوي الخبرة نتيجة لقلتهم، ٢- لا توجد عماله مؤهلة وقد علق أحد المبحوثين أن الأمانة تعتبر من التأهيل حيث أنهّ لا يحتاج إلى عامل متعلم ولكن يحتاج إلى عامل أمين. ٣- قلة العمالة بشكل عام. ٤- عدم وجود التخصص المطلوب. ٥- قلة العمالة المؤهلة. ٦- متوفرة ولكن رديئة.

العائق السادس: عدم التخطيط والدراسة الجيدين قبل إنشاء المشروع وبتكرارات ٦٠ وعدد ٨ من قالو نوعاً ما بنسبة ٨٥%، وأسباب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي:١- يتم ولكن بضعف، أي أن المالك يخطط لنفسه ولكن بشكل غير كافٍ أو سليم. ٢- بالجهل بالشيء لم يدرك صاحب المشروع أهمية التخطيط والدراسة السابقة للمشروع بشكل سليم فلم يأبه لها لذلك لا تتم بسبب جهله. ٣- بالاندفاع لا يتم.
٤-ضعف القناعة به.

العائق السابع: صعوبات تتعلق بالتسويق وبعدد ٢٥ قالو نعم و ٤٠ نوعاً ما، أي بنسبة ٨١,٢% وأسبابه هي، ١- الإغراق بالسلع المستوردة الأرخص ثمناً . ٢- قلة المعرفة بأساليب وطرق بالتسويق. ٣- قلة الإمكانات التسويقية . ٤- مكان المشروع غير مناسب. ٥- الديكورات غير مناسبة. أما السبب ٦ كان نصيبه من التكرارات صفر.

العائق الثامن: تدني خبرة المالك في مجال المشروع بعدد تكرارات من قالو نعم ٣٠ ونوعا ما ٣٢ وبنسبة للكل ٧٧,٥%، والأسباب هي: ١- لا توجد خبرة مسبقة. ٢- خبرة من مجال آخر غير مجال المشروع. ٣-خبرة قليلة .٤- خبرة كافية ولكن....!.

العائق التاسع: تخوف من زيادة المخرجات المالية مثل الضرائب وخلافه، أو تدخل بعض المتنفذين، وقد حصل على عدد تكرارات من قالوا نعم ١٣ ومن قالوا نوعاً ما ٤٢ بنسبة إجماليه ٦٨,٨%، وترتيب الأسباب حسب أكثر التكرارات كما يلي: ١- الجهل بالقوانين والنظم. ٢- وجود متنفذين في البلاد. ٣- عدم تطبيق القانون على الجميع. ٤- الوساطات والمحاباة. ٥- لا وجود لنظم أو قوانين.

العائق العاشر: ضعف البنية التحتية المناسبة لإنشاء المشاريع بعدد تكرارات من قالو نعم ٣٠ إجابة، ونوعاً ما ٩، بإجمالي ٣٩ وبنسبة ٤٨,٨%، وترتيب الأسباب لهذا العائق حسب الأكثر تكراراً، ١- الافتقار للمناطق الصناعية. ٢- الافتقار للاستقرار الأمني للبلد. ٣- زيادة أسعار الخدمات السابقة (الماء والكهرباء). ٤- الافتقار لطرق تخدم المشاريع. ٥- الافتقار للمناطق التجارية. ٦- ضعف شبكة الماء والكهرباء.

العائق الحادي عشر: ضعف الإدارة أو تخوف من تحمل المسئولية وبعدد تكرارات من قالوا نعم ٥ ونوعا ما ٢٨ بإجمالي ٣٣ وبنسبة ٤١,٣%، وأسباب هذا العائق حسب الأكثر تكراراً هي. ١- التخوف من فقدان

رأس المال. ٢- الضعف من المنشأ. ٣-الرغبة في عدم تحمل المسئولية. ٤-ضعف الحماس عند الكثيرين. ٥-طلب الراحة.

رؤية مُلاَّك المشاريع المستقبلية.

وكما أن هذه المعوقات من المفترض أنها تقف أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في واقعنا المحلي وجهنا سؤال للمُلاَّك (المستثمرين) لمعرفة أين تقف هذا المشروعات وما وضعها، وهل لمالكها طموح معين للاستمرار في تطويرها وتنميتها؟ فكانت البيانات كما في الجدول (٢٥).

جدول رقم (٢٥) التوزيع العددي والنسبي لرؤية مُلاَّك المشاريع حول مستقبل مشاريعهم

جدول رقم (١٤/أ) التوزيع النسبي لحالة السكن لعينة أصحاب المشاريع

البند	سكن ملك		سكن إيجار		p.value
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
حالة السكن لمُلاَّك المشاريع	٤٩	%٦١,٣	٣١	%٣٨,٧	٠,٠٤٤

جدول (١٤ /ب) التوزيع التكراري والنسبي لدور المشاريع في التملك السكن

البند	له دور كامل في التملك		له دور جزئي		ليس له دور		p.value
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
دور المشروع في التملك	٩	%١٨,٤	١٥	%٣٠,٦	٢٥	%٥١	٠,٠١٨

جدول (١٤/ج) التوزيع التكراري والنسبي لدور المشاريع في تحسن سكن الإيجار

البند	الإجابة عدد ونسبة			للأفضل		لا فرق		أقل مستوى		p.value T.test
				العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
هل تغير السكن	نعم	٢٤	%٧٧,٤	١٦	%٦٦,٧	٧	%٢٩,٢	١	%٤,٢	٠,٠٠٤.
	لا	٧	%٢٢,٦							

السؤال	الإجابات					
هل تطمح أن يتحول مشرعك من صغير إلى متوسط أو من متوسط إلى كبير	لا - أرغب في الحفاظ عليه كما هو الآن	لا-ولكن ارغب في تحسينه وبقائه ضمن فئته	نعم ولكن ليست لدي فكرة ما افعل	نعم واعلم ما سأفعل ولكن ينقصني التمويل	نعم وأسير على خطة واضحة تهدف لذاك	نعم والمشروع حالياً في طور التحول
	٥	٥	١١	٢٤	١٠	٢٥
	%٦,٣	%٦,٣	%١٣,٨	%٣٠	%١٢,٥	%٣١,٣

من خلال هذا السؤال استنتجنا أن قرابة ثلث المشاريع يرى أصحابها أنها في طور التطور حالياً إلى أفضل مما هي عليه لآن، وقرابة الثلث يعلم ما يريد بالضبط ولكن ينقصه التمويل الذي أن وجد سيساعده في تنفيذ مخططات التطوير والنمو وخاصة كونه أصبح من ذوي الخبرة في السوق اليمنية وقادر على تطوير مشروعه وخدمة المجتمع بشكل أفضل، ونسبة ١٣,٨% هم من الطامحين للتقدم والتوسع ولكن ليس لديهم فكرة عما سيفعلون ومثل هؤلاء بحاجة ماسة إلى الرعاية من قبل المنظمات المتخصصة، ونسبة ١٢,٦% نصفهم يريد الحفاظ على مشروعه كما هو ويخاف أن يفقده، والنصف الآخر يريد توسعته ولكن ببقائه ضمن فئته التي هو فيها، ومن هذه البيانات نستنتج أن غالبية المشاريع يمكن أن تتطور وتتحول من صغير

إلى متوسط ومن متوسط إلى كبير لتسهم في تحسن الاقتصاد الوطني إذا ساهمت الحكومة وعملت على تذليل الصعاب التي تواجهها.

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions And Recommendations

أولاً الاستنتاجات Conclusions

من خلال دراستنا وتقييمنا حول تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دحر المشكلة السكانية والتخفيف منها، دراسة لعينة من المشاريع سواء تلك المشاريع الممولة أو التي نشأت بعيداً عن مظلة الدعم في أمانه العاصمة، فقد بينت الدراسة النتائج التالية:

- تبين النتائج أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجذب السكان المحليين وتوفر لهم سبل كسب الرزق وهذا ما يوكد لنا خاصية مهمة من خواص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي قابليتها للتوطين أين ما وجدت حيث تبين أن ما نسبته ٤٠,٨% من العمال يتمتعون بسكن ملك، ومن عينة المُلاَّك نسبة ٦١,٣% لهم سكن ملك.
- بينت النتائج أن تحسن الوضع المعيشي كان ملحوظاً في أوجه الإنفاق المختلفة بداية من الإنفاق على الغذاء الذي كان في المرتبة الأولى ضمن سلم أولويات الإنفاق، ثم الإنفاق على الملبس والصحة والتعليم والمسكن واقتناء الأدوات الكهربائية الحديثة والتمتع بالمياه النقية وأدوات النظافة والصرف الصحي وكذا تملك وسيلة مواصلات خاصة، حيث بينت النتائج أن نسب التحسن عند عينة المُلاَّك أعلى من عينة العمال فكان ٧٢,٠٣% مُلاَّك و٤٧,٦٩% عمال، وبذلك تكون نسب التحسن عند إجمالي العينة ٥٣,٤٢%، ومن الملاحظ أن بند الغذاء حقق أعلى نسبة تحسن إذ بلغت عند المُلاَّك ٩٨,٨% وعند العمال ٧٨,٨%، وادنى نسبة تحسن كانت في بند تملك وسيلة مواصلات خاصة حيث كانت عند المُلاَّك ٥١,٢% مقابل ١٦,٢% عند العمال، بينما كانت نسب التحس الأخرى كالتالي: اللباس٩٠% مُلاَّك و٧٠,٨% عمال – الصحة ٧٠% مُلاَّك و٥٦,٢% عمال – التعليم ٧٧,٥% مُلاَّك و٤٨,٨% عمال – المسكن ٥٧,٥% مُلاَّك و ٣٥,٨% عمال– التمتع بالأدوات الكهربائية الحديثة ٧٥% مُلاَّك و٤١,٩ عمال– التمتع بالمياه النقية وخدمات الصرف الصحي وأدوات النظافة فكانت ٥٦,٢% مُلاَّك مقبل ٣٣,١% عمال.
- أظهرت البيانات اختلاف الحالة الزواجية للجنسين بين (أعزب– متزوج– مطلق– أرمل) للعينة، وتبين أن الغالب فيها من العزاب، فعند العمال ذكوراً وإناثاً اتضح أن حوالي ٥٦,٥% منهم عزاب، ٧٢% من الإناث عازبات مقابل حوالي ٥٢% من الذكور، وعند المُلاَّك تبين أن ٧٢,٥% متزوجين مقابل ٢٠% من العزاب والنسبة الباقية موزعة بين الأرامل والمطلقين.
- بينت الدراسة أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أثر على زيادة نسبة الدخل وبالتالي على تخفيف الفقر بشكل ملحوظ، حيث بينت النتائج أن نسبة **٣٤,٧%** من إجمالي العينتين كانوا عمالاً بأجر في مشاريع اقتصادية أو أصحاب مشاريع سابقة مقابل كامل العينة الآن، وتبين أن متوسط الدخل السابق لعينة

العمال للمشتغلين في هذا المجال كان ٣٢٤٦٨ ريال تقريباً، ولكامل العينة متوسط دخل ٩٨٦٠ريال فقط، وحالياً أصبح الغالبية في عينة العمال أجورهم في الفئة الثانية أي أكثر من ٣٠ الف ريال وبمتوسط ٤٧١٨٨ ريال لكامل العينة العمال، أما متوسط دخل عينة المُلاَّك مبلغ ٢٤,٤٣% من إجمالي رأس المال، وبذلك يكون متوسط صافي دخل المشاريع ما يقارب الـ ٢٦٩,٤مليون سنوياً، أي بمتوسط صافي دخل شهري للمشروع الواحد ٢٥٠،٢٨١ ريال شهرياً، مقابل ٥٨،٣٣٣ شهرياً فقط لمن كان لهم مشاريع سابقة وبمتوسط لكامل عينة المُلاَّك مبلغ ٢٨،٤٣٧، وفي المقابل تبين النتائج أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعطي أجور متدنية نسبياً ولكنها مقبولة في حدها الأدنى مقارنة بمستوى الفقر العالمي، (مثال مبلغ ٣٠ الف يساوي حالياً ١٤٠ دولار أمريكي أي ما يعادل دخل يومي بـ٤,٧ دولارات تقريباً).

- بينت النتائج عدد من العقبات التي تقف أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما اتفق عليها أغلب المبحوثين، وخلاصة تحليلها هي أننا نلاحظ أن مشكلة التمويل سواء أثناء إنشاء المشروع أو لتطويره ومساعدته على تخطي أزماته المحتملة هي المشكلة الرئيسية التي تواجه المشاريع في الجمهورية اليمنية، وفي المرتبة الثانية تأتي عقبة ضعف البنية الفوقية التي تدعم بقاء وتطور المشاريع وتعمل على حل العقبات التي تواجهها وتذليل كافية الصعاب، وهناك صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي العام، وصعوبات توفير العمالة المناسبة، وصعوبة متعلقة بالبنية التحتية وهذه العوائق كلها مرتبطة بالحكومات بشكل مباشر، وباقي العوائق وهي، التخطيط والتسويق والخبرة والتخوف من ضياع رأس المال والمتعلق بضعف الإدارة، معوقات تتعلق بالمُلاَّك أصحاب رأس المال أنفسهم ويمكن حلها عن طريق تدخل المنظمات والهيئات الممثلة للدولة والمتخصصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً التوصيات Recommendations:

من خلال نتائج البحث تم التوصل إلى توصيات من أهمها ما يلي:

١- إيلاء فكرة المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في الجمهورية اليمنية.

٢- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع اليمني وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية ونشرها للجمهور وبشكل دوري، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المشروعات.

٣- ضرورة الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيلائها الدعم المالي والفني والمساندة الجادان، وأنّ يكون هذا الاهتمام عملياً بعيداً عن الدعم الاستهلاكي وواقعياً بعيداً عن التنظير والشفهية أو الدورات والمؤتمرات الترويجية، وذلك عن طريق الاهتمام المباشر من خلال الوزارات المختصة أو الاهتمام عبر المنظمات والهيئات والصناديق المتخصصة وتطوير برامجها لتمثل دعماً حقيقياً سهل الوصول إليه.

٤- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشاريع واستقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم، وتثبيتهم في مناطقهم.

٥- العمل على إنشاء حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم، وكذا الحرص على تنظيم القطاع الهامشي الغير منظم، وذلك عبر اشتراط الترخيص النظامي على جميع المشاريع الصغيرة التي تنفذ بإشراف الجهة الراعية سواء المشاريع الصغيرة الجديدة أو القائمة التي تطلب التوسعة والتطوير.

المراجع:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٠٩). إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، إحصائيات التقرير السنوي لمسح التجارة الداخلية.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٠٩). إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. (٢٠٠٧). تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر.
- منظمة العمل العربية. (٢٠٠٨). موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة، مصر.
- المحروق، ماهر حسن. (٢٠٠٦). مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- معراج هواري ومجدل، أحمد. (٢٠٠٧). إدراك واتجاهات مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأكاديمية العربية للتعليم المفتوح في الدانمارك العدد ٣ السنة الأولى، الدنمارك: ٢٠٠٧ ص.٤٢.
- الملتقى الاقتصادي – نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة– العدد الثاني والعشرون – مايو ٢٠٠٧.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠٠٤). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص١١٧.
- جامعة صنعاء .(٢٠٠٢). أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات، ط١، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء.
- نبيلة عبدالله .(٢٠١٠). دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأردن، عمان.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المسح القاعدي للمنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن - الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع و " EIM Business and Policy Rese